

تقرير

البحث في التقرير الرابع الذي رفعه وزير الطاقة جبران باسيل إلى الحكومة أخيراً لمعرفة من هم معرقلو خطّة الكهرباء، يُظهر نتائج غير متوقعة: إذ إن 11 مشروعاً من أصل 20 مشروعاً أساسياً لا تزال عالقة في مؤسسة الكهرباء والوزارة نفسها: 5 مشاريع - يقول باسيل - إن الحكومة عرقلتها، أو مجلس النواب أو نواب 14 آذار عبر استجابات نيابية، ومشروعان نتيجة عوامل خارجية، ومشروع تعرقله الشركة الماليزية. في ما يأتي جردة بهذه المشاريع

الكهرباء: العرقلات «منها وفيها»

11 مشروعاً من أصل 22 مشروعاً أساسياً... عالقة في «الدراسات»

رشا ابو زكي

1 - استئجار البواخر: بحسب تقرير باسيل، في 15 تموز أطلقت الوزارة للمرة الثالثة استئجار عرّوض لبواخر منتجة للطاقة الكهربائية، في 18 تشرين الأول 2011 (أي بعد 3 أشهر) أرسلت الوزارة تقريراً تقنياً - مالياً إلى الحكومة يتضمن لائحة بأسماء الشركات المتقدمة والمؤهلة. في 10 تشرين الثاني وافقت الحكومة على اعتماد البواخر، على أن يُستعان باستشاري دولي للمشاركة في التفاوض مع الشركات المؤهلة. في 20 كانون الأول أوصت الوزارة باعتماد شركة «بويري» بصفة استشاري، وفي 24 كانون

الثاني 2012 زُفّع التقرير النهائي إلى مجلس الوزراء. المعرقلون: الحكومة التي تأخّرت في بث هذا المشروع. 2 - استئجار الطاقة: يقول تقرير باسيل إنه لم يحصل أي جديد في الملف بسبب الأوضاع المحيطة بلبنان وسوريا والمنطقة. لم تتلق أي رد من الجانب السوري، كذلك لم يحدث أي جديد بشأن استئجار الطاقة من تركيا، وقد توقف استئجار الطاقة من سوريا ومصر، ما يخفض التغذية الكهربائية ساعتين. المعرقلون: الأوضاع المحيطة بلبنان. 3 - إنشاء معمل بقوة 700 ميغاوات: أنهت الوزارة إعداد دفاتر الشروط

وتصنيف الشركات في 21 حزيران 2011. تأخر مجلس النواب في إقرار القانون الخاص، رغم إقراره في الحكومة ولجنة المال في موازنة عام 2010. في مرحلة ثانية، أقر مجلس الوزراء مشروع قانون 700 ميغاوات في 7 أيلول 2011، ثم أقره مجلس النواب ونشر في الجريدة الرسمية في 13 تشرين الأول 2011. «لقد أصبح إطلاق المناقصة ممكناً الآن»، يقول باسيل في تقريره، وسبب تأخر هذه

الإمكانية، بحسبه أيضاً، أن القانون الذي أقرّ حمل جملة من الأمور الظاهرة وغير الظاهرة التي تؤدي إلى التأخير، رغم جهوزية الوزارة. في 19 كانون الأول 2011، تقدم المجلس بالتنسيق مع الصندوق العربي الممول للمشروع وفريق الوزارة بإعداد صيغته النهائية. «لا يزال الملف ينتظر موافقة الصندوق العربي عبر مجلس الإنماء والإعمار على دفتر الشروط النهائي لإطلاق المناقصة».

المعرقلون: الصندوق العربي. 5 - معمل الحريشة: أطلقت الوزارة استئجار عرّوض في 8 آذار 2011 لدراسة إمكان تأهيل المعمل، وفازت شركة «أف كوليتكو» في 29 آب. أعدت الوزارة العقد لإطلاق الدراسة، ومن المتوقع إتمامها بعد شهرين من تاريخ توقيع العقد. مدة العملية: 10 أشهر.

المعرقلون: وزارة الطاقة. 6 - تطوير معمل الزهراني والبداوي: لزمّت عملية التطوير للمشمعل الجديد، شركة YTL الماليزية. لاحظت الوزارة منذ 19 أيار 2011 بوادر تقاعس من المتعهد في التزام بعض بنوده، لذا، عمدت

255

مليار ليرة

هو المبلغ الذي أدرج في موازنة 2012 لبناء خطوط الغاز الطبيعي على طول الساحل اللبناني، وقد أنجزت شركة ERI المسح البحري لمسار خط الغاز الساحلي، وحتى الآن لم يتم إقرار الموازنة، ما يستوجب عندها إعداد مشروع قانون برنامج خاص بإنشاء خط الغاز. لتصبح العرقلات: حكومية.

الغاز المسال ينتظر «الاستشاري»

في ما يتعلق بدراسة الجدوى وإطلاق بناء محطة استقبال الغاز السائل (LNG)، تعافت الوزارة عبر مجلس الإنماء والإعمار وبتمويل من البنك الدولي مع شركة «Poten & Partners» المختصة بالدراسات الاستراتيجية والإنشائية للغاز الطبيعي المسال، وحتى اليوم تم تنفيذ أربع مهام من أصل ست مطلوبة منها. أما المهمة الخامسة فسيتم تقديمها في نهاية 2012 (لم يعلن عنه) على أن يتم تسليم مسودة التقرير السادس في منتصف كانون الثاني 2012 (لم يعلن عنه) والنهائي في أواخر شباط 2012، لتقوم الوزارة من بعدها بالخيارات الفنية والاستراتيجية الملانمة لتزويد لبنان بالغاز المسال عبر البحر وربطه بخط الغاز الساحلي.



قطاعات

مؤشرات

مصارف

اختلاف طائفي حتى في «ثقة المستهلك»!

الإنفاق. ومثّل معدل الإنفاق الاستهلاكي الخاص 79,1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009، وهي من بين الأعلى في العالم العربي، وتزيد على المسجل في الولايات المتحدة وفرنسا في ذلك العام. ويُظهر الذكور والإناث المستوى نفسه من الثقة، فيما المستهلكون الذين تراوح أعمارهم بين 21 عاماً و39 عاماً يُسجلون ثقة أعلى مقارنة بالفئة العمرية الأعلى. كذلك تشعر العائلات التي تتقاضى فوق ألفي دولار شهرياً بمستوى ثقة أعلى من الفئة دون هذا الدخل، ويشعر طلاب الجامعات وموظفو القطاع الخاص بثقة أكبر من أصحاب المهن الحرة وموظفي القطاع العام. وجغرافياً، تتقارب النتائج بين المحافظات، باستثناء البقاع التي تُسجل مستوى متدنياً. وسجل المؤشر أعلى مستوى - على أساس سنوي - في عام 2009 حين بلغ 96,7 نقطة، أمّا في الفصول الثلاثة الأولى من عام 2011 فقد سجل أدنى مستوى له عند 55,3 نقطة.

(الأخبار)

بين تموز 2007 وأيلول 2011، تفاوتت «ثقة المستهلك» اللبناني في مختلف المراحل بفوارق كبيرة، وهي مسألة مفهومة نظراً إلى تأثير السياسة على ميول اللبنانيين إلى الاستهلاك. ولكن اللافت هو التفاوت الكبير بين الطوائف لناحية تقويم الاستقرار وبالتالي الإنفاق. فوفقاً للمؤشر الذي يُعدّه قسم الأبحاث في بنك بيبلس بالتعاون مع الجامعة الأميركية في بيروت، أظهر سنة لبنان ومسيحيوه المستوى نفسه من الثقة، «وسجلوا أعلى معدل ثقة مستهلك بين المجموعات الدينية» طوال الفترة المذكورة. وفي المرتبة الثانية حل المستهلكون الدرّوز، فيما يُسجل المستهلكون الشيعة أدنى مستوى مؤشّر ثقة. ولكن نتائج الأشهر التسعة الأولى من عام 2011 توضح أنّ «المستهلكين الشيعة سجلوا أعلى معدلات ثقة بوتيرة أعلى من أي طائفة أخرى»، فيما كان المستهلكون الدرّوز الأكثر تشاؤماً، وتفاوتت نتيجة المؤشر عند السنة والمسيحيين. وتعدّ ثقة المستهلك مؤشراً مهماً لميل المجتمع إلى

دانييل غلايزر: التبييض في دبي أضعاف لبنان

الأميركي السابق، جورج بوش الابن لمواجهة كوريا الشمالية مالياً، وهو باحث في أحد المراكز ذات السياسات المحافظة والقريبة من المصالح الصهيونية. وارتباطاً بهذه الحملة، يُعلّق مصرفي آخر على الزيارة الأخيرة التي قام بها نائب وزير الخزانة الأميركي دانييل غلايزر إلى لبنان: «خلال أحد اللقاءات معه (غلايزر)، تحدّث بوضوح عن إعجابه بكيفية إدارة المصارف اللبنانية لأعمالها، وقال تحديداً: إنّ الوضع في لبنان أفضل بكثير من بقية المناطق لناحية معايير الشفافية، فتبييض الأموال في دبي مثلاً وفي مناطق أخرى يُمثّل أضعاف ما يُمكن أن يُسجل في لبنان». وللتذكير، فإنّ غلايزر زار لبنان في نهاية العام الماضي في إطار جولة إقليمية بهدف الإطلاع على جهود مكافحة الإرهاب المالي وتبييض الأموال، والتقى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة والفاعلين في القطاع المصرفي.

(الأخبار)

يُحدّر مصرفيون من أنّ الأوقات المقبلة صعبة ومليئة بعدم اليقين، لذا يجدر أن يكون هناك كثير من التنبّه والاهتمام من جانب القيمين على الوضع السياسي والاقتصادي في الحكومة، وخصوصاً في ظلّ الحملة الإعلامية على القطاع التي تبدو أنّها مرتبطة بأوساط اللوبي الصهيوني. «طبعاً لا يروق الإسرائيليون أن يكون القطاع المصرفي مزدهراً إلى هذه الدرجة في لبنان» يقول أحد المصرفيين الكبار. ويُشير إلى أنّ كاتب المقال «لا تمارسوا الأعمال المصرفية في بيروت» في صحيفة «The Wall Street Journal»، واسمه برنت ستيفنز، مقرب جداً من دوائر جماعات الضغط الصهيونية وكان يعمل في إحدى الفترات مع الصحيفة الإسرائيلية، «The Jerusalem Post». كذلك فإنّ كاتب المقال الذي نشرته مجلة «Foreign Policy» والذي يدعو إلى الانقضاء على المصارف اللبنانية للوصول إلى حزب الله وإيران، واسمه دايفيد أشر، كان مهندس حملة الرئيس